

## مداخلة حول الأزمة الاقتصادية - المالية

الرفيق: جميل صافيه \*

أكثر من 50% من الصفقات العالية بالدولار، ناهيك عن تسعير العديد من الخامات والسلع الاستراتيجية بالدولار. قد يبدو الامر للوهلة الاولى عليا، لكن مقارنة عرض الدولار والطلب عليه تطهر مدى الاستغلال السفر من قبل الولايات المتحدة لشعوب العالم عبر عملتها، التي تسمح لها بتصدير أزماتها الى الخارج وحلها على حساب شعوب العالم. جدير بالذكر أن الدولار - العملة الاميركية والمفروض عملة عالمية - يحتكر طباعته المصرف المركزي الاميركي انطلاقاً من حاجات الاقتصاد الاميركي وبدون مراعاة مصالح الدول الاخرى. بمعنى آخر، السياسة النقدية الاميركية تتحكم بالنظام المالي العالمي. ولذلك فأزمة النظام العالمي الراهنة هي نتاج طبيعي لالية طبع النقود في امريكا وبالتالي لازمة العملة الأميركية. ينطلق التعامل مع هذه الأزمة من تفسيرها بسباب نقدية وذلك تستخدم في معالجتها أدوات مالية، ويصب الجهد لمعالجة أزمة السيولة بضخ مقادير هائلة من الاموال لشراء الاصول الراكدة وصولاً لتأمين مؤسسات وصناديق بهدف إعادة رسملة المصارف المتعثرة وبث الروح فيها من جديد على حسب الكادحين، لها محاولة لايقف النزيف دون معالجة أسبابه، ولذلك فهي فاشلة بالتأكيد. ان المكابرة التي يحاول الرأسمال رتكابها عبر التنكر لمنطق التطور الراسمالي قد سقطت. كان لابد

يعيش العالم اليوم أزمة اقتصادية - مالية شاملة هي الأولى من نوعها في عصر العولمة، تمتاز بشموليتها وعمقها، وطول استمرارها، اذ يقدر لها ان تدوم علمين أو أكثر، وان تطال غالبية بلدان واقتصاديات العالم ومعظم القطاعات الاقتصادية كما يقدر لها أن تترك أثراً على مختلف جوانب حياة البشرية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجيوسياسية .

يقدر لهذه الأزمة ان تزيل من الوجود مئات المصارف في العالم، كما تبين أن الفوضى ونعدام الرقابة الحكومية ورعونة المدراء هي البيئة التي يعمل في ظلها القطاع المصرفي الذي يتعرض اليوم لخسائر تتجاوز ترليون دولار. يعاني النظام المالي اليوم من أزمة حادة تهدد بكوارث حقيقية، نشهد اليوم بعض مظاهرها على شكل اختلاسات في بنوك ضخمة وفي تدهور اسعار العملات الاساسية وخاصة الدولار وفي احتراق ترليونات الدولارات الموظفة في هذا القطاع وبواسطته في مجالات مختلفة.

ويعود السبب الحقيقي لأزمة هذا القطاع لتجاوزه وظيفته الاساسية - الوساطة بين الانتاج والمدخرين لتتحول الى عملية انتاج ربح من الاموال خارج الانتاج، أي في المضاربات وفي خلق الأوهام والوعود وقد أوصلت قاعدة نقد - نقد الى أبعد حدودها الوهمية.

ويمتاز هذا القطاع بالموقع المركزي الذي يحتله فيه الدولار الاميركي كعملة عالمية، اذ تشكل الادخارات لدى المصارف المركزية العالمية بالدولار الجزء الرئيسي منها، كما تحقق

## فشل محاولة

### تجاهل منطق تطور

### الراسمالية

### ومتطلباته المتمثل

### بضرورة نفي الموديل

### النيوليبرالي الذي

### شككت ولادته نفيًا

### للكينزية

التي استخلمها لذلك تفقد قدرتها على تأمين هذا الوضع الشاذ، وإن انهاءه يتطلب وعياً أكبر من الراي العام العالمي، وفعلاً أكبر من قوى اليسار العالمي خاصة أن هذه الازمة كشفت بوضوح:

1 على الرغم من كل الفرص الإضافية التي حصل عليها النظام الراسمالي العالمي وما قلمته هذه الفرص من عوامل تخفيف وتلطيف لتناقضاته ومن عوامل توسيع لفعول قوانينه وصلت هذه التناقضات في فترة زمنية قصيرة نسبياً إلى حد من التفاقم والتزم باتت تطرح معها آفاق استمرار هذا النظام ومصيره، وضرورة ادخال تعديلات على آلياته التي تتعطل الواحدة تلو الأخرى، وتطرح علامات استفهام حول موديل الرأسمالية الأمريكي. كما تؤكد سقوط النيوليبرالية.

2 على الرغم من النجاحات الهائل في مجال الهندسة المالية والاتصالات كوسيلة للتصدي لقانون ميل معدل الريح للأنخفاض عجز الراسمال عن تحقيق هذه المهمة. بل أنه دخل في حالة خطر الانهيار الذاتي والتدمير الذاتي.

3 أن تناقضات النظام الراسمالي ليست من النوع الذي يمكن حله أو توقيفه عن الفعل في اطار هذا النظام. حتى عندما تنجح محاولات احتوائها، وأن أحتواءها لاينجح الا باعتماد عنصر معالجة غريبة عن طبيعة الرأسمالية، بإدخال خلايا غريبة عن جسمها، واعتماد أشكال انتقالية تؤثر لما بعد الراسمالية.

4 فشل محاولة تجاهل منطق تطور الراسمالية ومتطلباته المتمثل بضرورة نفي الموديل النيوليبرالي الذي شككت ولادته نفيًا للكينزية، وضرورة اعتماد نوع من النيوكينزية. فكانت المحاولة هروبا إلى الأمام باعتماد سلوك امبراطوري ارهابي طال قوى الراسمال ذاتها، ويهدد بتدمير الإنسان كنوع.

5 محدودية للعلاجات للمشاكل التي تولدها التناقضات الرأسمالية -مشكلة فائض الإنتاج، تطور القوى المنتج، المشكلة الاجتماعية والتخلف، لان هذه

لنيوليبرالية أن تخلي الساحة لنيوكينزية جديدة تعيد للدولة الراسمالية، ذلك الدور الذي تفرضه الازمات -أي التدخل الواسع من أجل الحد من الفوضى وتصحيح الاختلالات ودعم الطلب لانقاذ الراسمالية ذاتها. وهذا ما تقوم به الدولة الراسمالية اليوم كأداة بيد البرجوازية الامبريالية لخدمة مصالحها.

لقد فقدت أميركا الحق الأخلاقي في الحديث عن مكافحة الإرهاب بعد ان تبين دورها في تقديته، كما تعرضت لنكسة لها بعد استراتيجي بكبح جماح النظام التابع لها في جورجيا وفي هز العصا الروسية بوجه أميركا

في المدى السوفياتي السابق. إلى ذلك شككت انتفضة أميركا اللاتينية ردا له دلالات تتجاوز هذه القارة كونها تؤسس لبديل شعبي عن التبعية للأمرالية وعن الأذعان لسيلساتها، لذلك يمكن القول أن الحروب كأداة لمعالجة المشاكل الاقتصادية في أميركا تفقد فعاليتها بالتدريج.

من هنا ضرورة اصلاح النظام المالي العالمي، وانتهاء لهيمنة الاميركية، عليه مؤشرات جديدة على التغير في توازن القوى في العسكر الغربي ناهيك عن تغيره على الصعيد العالمي لصالح قوى صاعدة جديدة مثل الصين وروسيا والبرازيل والهند.

هذا هو الاساس الذي تبني عليه فرضية انهيار النظام العالمي الجديد وانفتاح الافاق أمام عالم متعدد المراكز. انه يستند لوضع حد للبطحة الاميركية في مصادرة موارده وأسواق ومدخرات شعوب العالم، عندها فقط يمكن لديمقراطية نسبية أن تشق طريقها في العلاقات الدولية وتضع قيوداً أمام الهومة الامبريالية، غير أن هذا سيقترق بتوترات جديدة على الصعيد العالمي وربما بحروب، والأخطر من ذلك أن يترافق بديكتاتوريات جديدة تمارسها القوى الامبريالية.

هذا العرض لو هن عوامل القوة الأميركية من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية لا يفضي إلى استنتاج عن فقدان أميركا لكافة الاوراق التي تتمتع بها، لذا تؤثر إلى بداية مسار يمكنه أن يعيد أميركا إلى حجبها الطبيعي على كافة الصعيد فالبلد الذي ينتج 20% من الناتج العالمي لا يمكنه أن يستمر باستهلاك 40% من هذا الناتج. وأن الادوات

التمويل من جراء ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع النشاط الاقتصادي.

فاذا ما تأكد ذلك لم يبق أمام الحكومة اللبنانية لا للصدر الداخلية المتمثلة برفع مداخيلها بزيادة الضرائب والرسوم من جهة وتخفيض نفقاتها وخاصة النفقات الاجتماعية من جهة ثانية وهذا يعني ان مستوى معيشة اللبنانيين سيعرض لتراجع جديد يضاف الى التراجع السابق الناجم عن تدهور المداخيل والقوى الشرائية وانعدام فرص العمل.

اما البلدان العربية فسوف تتأثر بدرجة متفاوتة. فالبلدان النفطية التي توظف مقادير ضخمة في الاسهم الاميركية خسرت مئات مليارات الدولارات. كما ان تراجع الطلب على النفط سيؤدي لتراجع مداخيلها. وتسعى الدوائر الغربية لمصادرة ما تبقى لديها من ادخارت. أما البلدان المعتمدة على التدفقات من الخارج فانها ستعاني من نقص هذه التدفقات.

### دور القوى الثورية في مواجهة الازمة

هذه الازمة لا ينبغي أن تشكل قاعدة مادية للأوهام عن سقوط أو قرب سقوط النظام الرأسمالي. لان لسقاطه يحتاج الى القوة الاجتماعية القادرة على انجاز ذلك. وهي قوة ينبغي بناؤها. غير ان مقاومة هذا النظام باتت متاحة أكثر بالاستناد الى اختلال بنيانه وتعضم صعوباته واتساع دائرة المتضررين.

نيقوسيا في 27 - 28 اذار

\*عضو اللجنة المركزية ولجنة العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي اللبناني

المعالجات تتناول جوانب جزئية ولا تصل الى جذور هذه المشاكل. وهذا ما تشهد عليه معالجات الازمة الراهنة لهادفة لانقاذ الطغمة المالية على حساب مليارات البشر.

6 فرضت العولمة تزامنا للأزمة الاقتصادية بحيث ثها ما أن تنفجر في حلقة من حلقت النظام حتى تطال الحلقت الأخرى مما يعمها ويظيل لها، وهذا يستدعي بدون ضرورة التنسيق بين المراكز الرأسمالية لمواجهةها. غير أن هذا التنسيق يصطدم بأناية المصالح الخاص التي تحول دون نجاحه وتبقي الأمور على حالها.

7 وصول للوديل الاقتصادي الأميركي الى للأزق باستفلة قوة عوامله، وهذا ما أدخل الهيمنة الاقتصادية الأميركية دائرة الشك. وهي بالتالي باتت عاجزة عن تأمين استمرار تمويل استهلاكها وحروبها وهيمنتها على حساب الشعوب الأخرى.

8 فتحت الأزمة مجالات جديدة لانطلاق حرية للحركة العمالية والنقابية في صراعها مع الطغمة المالية التي يتأكد عجزها عن معالجة مشاكل التطور والمسائل الحياتية، وفتحت مجالاً لتأطير نضالات هذه الحركة على صعيد عالمي.

9 كشفت بوضوح الأثار المدمرة لنسق العولمة الأميركية على تطور الاقتصاد العالمي وخاصة في أطراف هذا النظام، وتطرح ضرورة اتخاذ التدابير لوضع هذه العملية تحت رقابة الدول، والحاجة التطور المستقل لدول النامية دون الوقوع في الانعزال.

10 أسقطت هذه الأزمة كل النظريات للبشرة بانتهاء دور الدولة في ظل الرأسمالية واعطتها دورا جديدا في تطوير المجتمع وطرحت بحلة مسألة نوعية الدولة وموقع الديمقراطية في هذه العملية.

11 أكدت هذه الازمة على ضرورة بناء نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد يؤمن التطور المستدام لبلدان العالم وشعوبه بعيدا عن الهيمنة والأستئثار والأستبداد.

### التأثيرات المحتملة على لبنان والبلدان العربية؛

يستند النسق الاقتصادي اللبناني على الحلقة المالية التي تقترض استقدام الاموال من الخارج على شكل قروض ومساعدات وتحويل المغتربين اللبنانيين وذلك لتمويل خدمة الدين العام والانفلاق الجاري. ان الازمة العالمية ستؤدي خلال العامين القادمين الى تجفيف مصادر هذا